

خلاصة حكم جزائي

صادر من محكمة بداية جزاء الكرك

اسم المشتكى : الحق العام .

اسم الظنين : علي سعد حسونه - مصري الجنسية - مجهول محل الإقامة .

ثبت بالأدلة الواردة مجازرة الظنين لارتكابه جرم السرقة المسند اليه لذلك نقرر في ١٩٨٧/٨/٢٧ الحكم بحبس مدة سنة والرسوم بجرم السرقة خلافا لاحكام المادة ٣/٤٠٦ ب من قانون العقوبات . مع تضييق الرسوم والنفقات المبينة اعلاه حكما غيابيا قابلا للاعراض والاستئناف .

مذكرة تبليغ منهم

صادرة من محكمة بداية جزاء السلط

الى ابو مروان والده عبدالكريم الطراونه - مجهول محل الإقامة .

نعين يوم الخميس الواقع ١٩٨٨/٢/٢٥ الساعة التاسعة صباحا موعدا لرؤية دعوى جزائية التي اقامها عليك الحق العام فيقتضى حضورك في الوقت المعين الى محكمة بداية جزاء السلط ، وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

هكذا من المأهول

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

بمنا : الثلاثاء ٢٨ جويلي الثانية سنة ١٤٠٨ هـ . الموافق ١٦ شباط سنة ١٩٨٨ م . العدد ٣٥٣٣

الفرس

صفحة

٢٥٨	تبديد الدورة العادية لمجلس الامة
٢٥٨	اعلان صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور
٢٥٩	قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٨ . قانون صندوق الزكاة
٢٦١	قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٨ . قانون معدل لقانون العقوبات
٢٦٤	قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨ . قانون ممارسة مهنة الطب البيطري
٢٦٨	نظام رقم ١١ لسنة ١٩٨٨ . نظام معدل لنظام الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٢٧٢	نظام رقم ١٢ لسنة ١٩٨٨ . نظام اللوازم والاشغال لاهلية عيان الكبرى
٢٨١	تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٨ . تعليمات معدل لتعليمات الاعتماد العام لكليات المجتمع
٢٨٢	تعليمات المزاودة على العناصر التجارية في مشاريع التطوير الحضري
٢٨٤	تعليمات التنازل عن الوحدات التجارية والسكنية وتاجيرها في مشاريع التطوير الحضري
٢٨٥	تصحيح خطأ

نحس الحسن بن طهول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة ٧٨ من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت :-

تحدد الدورة العادية لمجلس الامة التي تنتهي في ١٩٨٨/٢/١ لمدة شهر واحد .

١٩٨٨/٢/١

وزير الداخلية

رجائي الدجاني

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٣ لسنة ١٩٧٨ - قانون صندوق الزكاة - المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٧٥٨ الصادر بتاريخ ١٩٧٨/٢/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ٣ المشار اليه .

رئيس الوزراء

زيد الرفاعي

نحس الحسن بن طهول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الاتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٨

قانون صندوق الزكاة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صندوق الزكاة لسنة ١٩٨٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلية التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

السوزارة	:	وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
الوزير	:	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
المجلس	:	مجلس ادارة صندوق الزكاة .
الصندوق	:	صندوق الزكاة المؤسس بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣ - ينشأ صندوق يدعى (صندوق الزكاة) يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري ، وله حق التملك والتعاقد والتقاضى وان ينبع عنه امام المحاكم من يراه من المحايين .

المادة ٤ - يدير الصندوق ويرعى شؤونه مجلس ادارة يتألف من :-

١ - الوزير	رئيسا
ب - الامين العام للوزارة	نائبا للرئيس
ج - المفتي العام	عضوا
د - مدير عام الصندوق	عضوا
هـ - مندوب عن وزارة المالية يعينه وزير المالية	عضوا
و - مندوب عن وزارة التنمية الاجتماعية يعينه وزير التنمية الاجتماعية	عضوا
ز - خمسة اعضاء من القطاع الخاص من المهنيين بالشؤون الاسلامية يعينهم مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير وتكون مدة عضويتهم سنتين قابلة للتجديد .	اعضاء

المادة ٥ - تنعقد جلسات مجلس ادارة الصندوق بدعوة من الرئيس او نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره ستة فاكتر من اعضاءه ، على ان يكون الرئيس او نائبه من بينهم ، ويتخذ قراراته باجماع او بأكثريه الحاضرين .

المادة ٦ - تتكون موارد الصندوق من :-

١ - الزكاة التي يرغب الابرار المسلمون بتاديتها اليه .
ب - الهبات والتبرعات .
ج - الصنقات والاضاحي والنذور وصدة النطر التي تقدم للصندوق .
د - اية موارد اخرى يوافق عليها المجلس .

هذا من المأهل

المادة ٧ - يسمح لأي فرد بتزويل كامل مبلغ الزكاة الذي دفعه للصندوق خلال السنة السابقة لسنة التقدير من دخله الخاضع لضريبة الدخل بمقتضى قانون ضريبة الدخل المعمول به .

المادة ٨ - ١ - تتفق واردات الصندوق في مصارف الزكاة المقررة وعلى الاخص في المصارف التالية :

- ١ - انقراء والمسكين
- ٢ - طلاب العلم الفقراء
- ٣ - الايتام والمعجزة والمعوقين الفقراء والمؤسسات التي ترعاها .
- ٤ - المرضى الفقراء والمؤسسات التي ترعاها .
- ٥ - الغرباء المحتاجين .
- ٦ - نشر الدعوة الاسلامية والعاملين الفقراء فيها .
- ٧ - المنكوبين (من غير معصية) بسبب سيل أو افلاس أو حريق أو زلزال أو غير ذلك .
- ٨ - المجاهدين في سبيل الله .
- ٩ - الاعمال اللازمة لإدارة الصندوق على أن لا يتجاوز ما ينفق على هذه سنويا ١٠ ٪ من واردات الصندوق .

ب - للمجلس انشاء مراكز لفاهيل المحتاجين من الفئات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٩ - تعنى جميع معاملات ودعاوى وأحكام الصندوق من الضرائب والرسوم الحكومية والبلدية والطوايع على اختلاف أنواعها .

المادة ١٠ - تتولى أجهزة الوزارة أعمال الصندوق وفق احكام هذا القانون .

المادة ١١ - ١ - تشكل لجان لجميع الزكاة وتوزيعها في مصارف الزكاة وفق احكام هذا القانون .

ب - يحدد المجلس بتعليمات يصدرها كيفية تشكل لجان الزكاة ومحاسبتها وأسس عملها وضبط أعمالها والإشراف عليها .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - للمجلس أن يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبها بما في ذلك طرق وأسس وشروط صرف الزكاة والانفاق على الأعمال اللازمة لإدارة الصندوق .

المادة ١٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٨/١/٣٠

الحسن بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	دوقان الهنداوي	وزير الدفاع زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
هروان دودين	هروان الحبود	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطيب
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	المهندس احمد دقشان	د. ناصر الدين الاسد
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف هبدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتعاون	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حدي الطباع	زهير المجولوني	د. محمد المحوري

الحسن بن طلال نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
تصادق على القانون الاتي ونشره باصداره واصافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون العقوبات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون العقوبات لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٢ من القانون الاصلي بالقضاء عبارة (او قاضي تحقيق) الواردة في تعريف (الاجراءات القضائية) فيها والاستعاضة عنها بعبارة (او مدعي عام) .

المادة ٣ - تعدل الفقرة ١ من المادة ٢٢ من القانون الاصلي بالقضاء عبارة « كل ٥٠٠ فلس او كسورها » الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (كل دينارين او كسورها) .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ٢٤ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
تتراوح الغرامة التكديرية بين دينارين وعشر قناتين .

المادة ٥ - تعدل الفقرة ٢ من المادة ٢٧ من القانون الاصلي بالقضاء عبارة « نصف دينار » الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (دينارين) .

المادة ٦ - تعدل المادة ٤٧ من القانون الاصلي باضافة الفقرة ٦ التالية الى اخرها :
٦ - وقف التنفيذ .

المادة ٧ - تصالف المادة التالية الى القانون الاصلي برقم ٥٥ مكرره بعد المادة ٥١ ويوضع لها العنوان التالي :

المادة ٥٤ مكرره

٦ - وقف التنفيذ .

١ - يجوز للحكمة عند الحكم في جنابة او جنحة بالسجن او الحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة ان تأمر في قرار الحكم بايقاف تنفيذ العقوبة وفقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون اذا رأت من اخلاق المحكوم عليه او ماضيه او سنه او الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبيح على الاعتقاد بانه لن يعود الى مخالفة القانون، ويجب ان تبين في الحكم اسباب ايقاف التنفيذ ، ويجوز ان تجعل الايقاف شاملا لايه عقوبة تبعية ولجميع الاثار الجنائية الاخرى المترتبة على الحكم .

٢ - يصدر الامر بايقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذي يصبح فيه الحكم قطعيا ويجوز التأخير في أي من الحالتين التاليتين .

أ - اذا صدر على المحكوم عليه خلال هذه المدة حكم بالحبس لمدة تزيد على شهر واحد من فعل ارتكبه قبل صدور امر ايقاف التنفيذ او بعد صدوره
ب - اذا ظهر خلال هذه المدة ان المحكوم عليه كان قد صدر ضده قبل الامر بايقاف التنفيذ حكم كالمنصوص عليه في البند (١) من هذه الفقرة ولم تكن المحكمة قد علمت به .

٣ - يصدر الحكم بالقضاء ووقف التنفيذ من المحكمة التي كانت قد قررت بناء على طلب النيابة العامة بعد تبليغ المحكوم عليه بالحضور واذا كانت العقوبة التي بني عليها الالغاء قد حكم بها بعد ايقاف التنفيذ جاز ان يصدر الحكم بالالغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من تلقاء نفسها او بناء على طلب النيابة .

كل هذا من الأهل

٤ - يترتب على الإلقاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجه يسع العقوبات التبعية والآثار الجنائية الأخرى التي كان قد أوقف تنفيذها .

٥ - إذا انقضت مدة إيقاف التنفيذ ولم يصدر خلالها حكم بالفائه فتنسقط العقوبة المحكوم بها ويعتبر الحكم بها كأن لم يكن .

المادة ٨ - يلغى نص المادة ٢٨٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - السراح بين الأصول والفروع سواء كانوا شرعيين أو غير شرعيين وبين الأشقاء والعمات والأخوات لأب أو لأم أو من هم في منزلتهم من الإصهار والمحامير ، يعاقب مرتكبهم بالاشتغال المؤقت لمدة لا تقل عن سبع سنوات .

ب - السراح بين شخص وشخص آخر خاضع لسلطته الشرعية أو القانونية أو الفعلية يعاقب مرتكبه بالاشتغال الشاقة المؤقت لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

المادة ٩ - يلغى نص المادة ٢٩٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - من واقع انشئ « غير زوجة » بغير رضاها سواء بالإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة أو بالخداخ عوقب بالاشتغال الشاقة المؤقت لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

٢ - كل شخص أقدم على اغتصاب فتاة لم يتم الخامسة عشرة من عمرها يعاقب بالاعدام .

المادة ١٠ - يلغى نص المادة ٢٩٣ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

من واقع انشئ « غير زوجة » لا تستطيع المقاومة بسبب ضعف أو عجز جسدي أو نفسي أو عقلي يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقت لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٢٩٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

من واقع انشئ « غير زوجة » اكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها عوقب بالاشتغال الشاقة المؤقت لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

المادة ١٢ - يلغى نص الفقرة ١ من المادة ٢٩٥ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٢٩٥ فقرة ١

من واقع انشئ اكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها وكان الجنائي أحد أصولها سواء كان شرعياً أو غير شرعي أو واقعاً أحد محارمها أو من كان موكلاً بتربيتها أو رعايتها أو له سلطة شرعية أو قانونية عليها عوقب بالاشتغال الشاقة المؤقت لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

المادة ١٣ - يلغى نص المادة ٣٨٢ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

كل صناعي أو رئيس ورشة أغفل أو أهمل وضع الآلات أو أشارات لمنع طوارئ العمل أو لم يبقها دائماً صالحة لذلك الغرض عوقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتي دينار أو بكنس العقوبتين .

المادة ١٤ - يلغى نص المادة ٣٨٤ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

من تسبب عن قلة احتراز أو أهمل أو عديم مراعاة القوانين والأنظمة في تعطيل الآلات والإشارات المنصوص عليها في المادة ٣٨٢ من هذا القانون عوقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة واحدة وبغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تزيد على خمسين ديناراً .

المادة ١٥ - يلغى نص المادة ٤١٧ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - كل من حمل الغير على تسليمه مالا منقولا أو غير منقول أو استنادا تتضمن تعهدا أو إبراء لتسولى عليها احتيالا .

١ - باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الجاني عليه بوجود مشروع كاذب أو حادث وهمي أو بتضليله أو أحداث الأمل عند الجنسي عليه بحصول ربح أو إيهام بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور .

ب - بالتصرف في مال منقول أو غير منقول وهو يعلم أنه ليس له صفة للتصرف به .

ج - باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة .

عوقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات وبالعقوبة من مائة دينار إلى مائتي دينار .

٢ - يحكم ببثلي العقوبة المقررة بها إذا ارتكب الجرم في إحدى الحالات التالية :

١ - إذا كان مرتكب الجريمة من يتولون إصدار الاسم أو السندات أو أية أوراق مالية أخرى متعلقة بشركة أو بمشروع أو بمؤسسة تجارية أو صناعية .

ب - إذا ارتكب الفعل بحجة تأمين وظيفة أو عمل في إدارة عالية .

٣ - يطبق العقاب نفسه على الشروع في ارتكاب أي من الجنح المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة ١٦ - يلغى نص المادة ٤١٨ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

كل من استغل احتياج شخص دون الثامنة عشرة من عمره أو معوق نفسيا أو عقليا أو استغل ضعفه أو هوى في نفسه فآخذ منه بصورة مضرة به سندا يتضمن اقتراضه نقدا أو استعارة أشياء أو تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها أو تمهد أو أبرأ يعاقب إذا كانت طريقة الاحتيال التي استعملها بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبالعقوبة من مائة دينار إلى مائتي دينار .

المادة ١٧ - يلغى نص المادة ٤٢١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

١ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على ثلاثة سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على مائتي دينار كل من أقدم بسوء نية على ارتكاب أحد الأعمال التالية :

أ - إذا أصدر شيكا وليس له مقابل سواء قائم أو قابل للصرف .

ب - إذا استرد بعد إصدار الشيك كل المقابل لوائه أو بعضه بحيث لا يفي الباقي بقيمته .

ج - إذا أبر المسحوب عليه بعدم صرف الشيك .

د - إذا ظهر لغيره شيكا أو سمس شيكا مستحق الدفع لحامله وهو يعلم أنه ليس له مقابل في كامل قيمته أو يعلم أنه غير قابل للصرف .

هـ - إذا حرر شيكا أو وقع عليه بصورة تمنع صرعه .

٢ - لا يجوز للمحكمة عند أخذها بالأسباب المخففة في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة تخفيض عقوبة الحبس عن أربعة أشهر والغرامة عن خمسين ديناراً .

١٩٨٨/١/٣٠

الحسن بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	دوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير شؤون الأرض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
هروان دودين	هروان الحمود	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد هزاه	رياض الشكعه	المهندس احمد دخقان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حداد	رجائي الحجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتأمين	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حدي الطباع	زهير المجولوني	د. محمد الحموري

كل من ارتكب

نمن الحسن بن طاهر نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونامر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٨

قانون ممارسة مهنة الطب البيطري

المادة ١ - يسمى هذا القانون « قانون ممارسة مهنة الطب البيطري لسنة ١٩٨٨ » ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعيارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك .

الوزارة	:	وزارة الزراعة
الوزير	:	وزير الزراعة
النقابة	:	نقابة الاطباء البيطريين
المجلس	:	مجلس النقابة
المهنة	:	مهنة الطب البيطري والجراحة البيطرية .
الطبيب	:	كل شخص يحمل شهادة في الطب البيطري من احدى الجامعات المعترف بها في المملكة والمنسب للنقابة والمرخص بممارسة المهنة .
الحيوانات	:	جميع فصائل الحيوانات والطيور والاسماك .
المستحضرات	:	الادوية التي تستعمل في الطب البيطري والجراحة البيطرية بما في ذلك اللقاحات والامصال والانتيجينات وايضا مستحضرات بيطرية اخرى تستعمل لغايات الوقاية والعلاج وتشخيص امراض الحيوان .
المستودع البيطري	:	المكان المخصص لخرن الادوية البيطرية والمستحضرات الحيوانية البيطرية بالمفرق وتشمل القسم المخصص لذلك في الصيدلية العامة .
الميدلية البيطرية	:	مكان بيع الادوية البيطرية والمستحضرات الحيوانية البيطرية بالمفرق وتشمل القسم المخصص لذلك في الصيدلية العامة .
المكتب الاستشاري البيطري	:	المكتب الذي تقدم فيه الاستشارات المهنية في المهنة .

المادة ٣ - تشمل ممارسة المهنة القيام بأي عمل من اعمال التالية :-

- فحص الحيوانات لتشخيص امراضها ومعالجتها بما في ذلك اجراء العمليات الجراحية لها .
- العمل على مكافحة امراض الحيوانات والقيام بالتلقيح الاصطناعي لها واجراء الاختبارات عليها .
- الاشراف الصحي البيطري على الحيوانات في اماكن تربيتها واسواق بيعها وفي المحاجر البيطرية وحدائق الحيوانات .
- تحضير الادوية والمستحضرات الحيوانية البيطرية وتصنيعها وتداولها والقيام باعمال الرقابة والاشراف على تلك العمليات .
- المساهمة في مجال الصحة العامة مع المؤسسات الصحية المعنية بما في ذلك الاشراف على اعمال المسالخ والمشاركة في الرقابة الصحية على المواد الغذائية ذات الاصل الحيواني ومنجنتها ومخلفاتها في جميع صور التداول ومراحلها وفحصها مخبريا وذلك لحماية الانسان من اخطار الامراض المشتركة .
- تدريس العلوم ذات الصلة بالمهنة في الكليات والجامعات .
- اجراء الدراسات والابحاث في المواضيع المتصلة بالمهنة .
- العمل في مخابر الفحوص الطبية البشرية اذا كان مرخصا بذلك .

المادة ٤ - لا يجوز لأي شخص ان يمارس المهنة الا بعد قبول انتسابه للنقابة وترخيصه بممارستها من قبل الوزير وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٥ - يشترط فحين يرخص لممارسة المهنة ما يلي :-

- ان يكون اردنيا او من رعايا دولة عربية تجيز قوانينها للاردني ممارسة المهنة فيها .
- ان يكون حاصلا على شهادة الطب البيطري من احدى الجامعات المعترف بها في المملكة بعد الحصول على شهادة الدراسة الثانوية في الفرع العلمي او ما يعادلها .
- ان لا يكون محكوما بجناية او جنحة مخلة بالشرف والاداب العامة .

المادة ٦ - يقدم طلب الترخيص لممارسة المهنة للوزير وفقا بالوثائق التالية :-

- النسخة الاصلية لشهادة الطب البيطري او وثيقة صادرة عن الجامعة تثبت تخرج طالب الترخيص منها مصدقة من الجهات الرسمية .
- شهادة الانتساب للنقابة .
- جواز السفر او دفتر العائلة .
- صورة مصدقة عن شهادة الدراسة الثانوية « الفرع العلمي » او ما يعادلها .
- شهادة عدم محكومية بجناية او جنحة مخلة بالشرف .

المادة ٧ - ١ - يصدر الوزير قراره بقبول طلب ترخيص الطبيب او رفضه خلال مدة لا تزيد على ٦٠ ستن يوما من تاريخ تقديمه ويعتبر الطلب مقبولا اذا لم يصدر الوزير اي قرار بشأن الطلب خلال تلك المدة .

- اذا اصدر الوزير قراره برفض الطلب يحق لمقدمه الطعن فيه لدى محكمة العدل العليا خلال ٣٠ يوما من تاريخ تبليغه القرار واما اذا اصدر قراره بالموافقة على طلب الترخيص او اعتبر الطلب مقبولا بمقتضى احكام الفقرة « ١ » من هذه المادة ، فيحق لأي طبيب الطعن في قرار قبول الطلب لدى محكمة العدل العليا خلال ٦٠ يوما ستن يوما من تاريخ صدور القرار او من تاريخ اعتبار الطلب مقبولا وذلك حسب مقتضى الحال .

المادة ٨ - للوزير بناء على تنسيب المجلس ان يوافق على منح الطبيب غير العربي ترخيصا لممارسة المهنة لمدة سنة قابلة للتجديد شريطة ان تقتصر ممارسة المهنة على العمل بمسبوق مسبق لمدى احدى الوزارات او الدوائر الحكومية او المؤسسات الرسمية العامة في المملكة وان تكون خبرته التي سيستخدم من اجلها غير متوفرة لدى الاطباء الاردنيين ويستثنى تدريس الطب البيطري في الجامعات الاردنية من احكام هذه المادة .

هكذا من الأشهل

المادة ٩ - ترخص الميادلات والمستوصفات والمختبرات البيطرية والمستودعات الصيدليات والمكاتب الاستشارية البيطرية ومصانع الادوية والمستحضرات الحيوانية البيطرية بقرار من الوزير بعد الاستئناس برأي المجلس ويحدد الوزير بتعليمات يصدرها اجراءات الترخيس وشروطه ومواصفاته على ان يكون المشرف على كل منها طبيباً مقترغاً .

المادة ١٠ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرة ب من هذه المادة - لايجوز بيع الادوية البيطرية والمستحضرات الحاتية البيطرية الا في المستودع البيطري والميدلية البيطرية .
ب - بالرغم مما ورد في هذا القانون ، يجوز للوزير الترخيس للمهندس الزراعي الاختصاصي بتربية الحيوان وانتاجه ببيع الادوية البيطرية الجاهزة دون غيرها على ان يكون قد امضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات في التعامل بتلك الادوية ، على ان يسمح للمهندس الزراعي بالاستمرار ببيع الادوية البيطرية بعد صدور هذا القانون اذا كان مرخصاً له ببيعها بموجب اي تشريع آخر .

المادة ١١ - ١ - لايجوز تجهيز او صرف اي وصفة طبية او تعديلها او تغييرها الا من قبل طبيب او بموافقة .
ب - يحظر صرف السموم لثغايات البيطرية من المستودعات او الصيدليات البيطرية الا بوصفة من طبيب على ان يتم الاحتفاظ بالوصفة لمدة سنة واحدة من تاريخ اصدارها وتعد الجهة التي قامت بصرف السموم سجلاً بالوصفات الصادرة بها يكون خاضعاً في اي وقت من الاوقات للتفتيش من قبل الوزير او من يفوضه خطياً بذلك .
ج - يصدر الوزير جدولاً سنوياً بأنواع السموم البيطرية ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ١٢ - للوزير بالتنسيق مع النقابة اصدار التعليمات اللازمة لتنظيم اجراءات الاشراف البيطري الانزامي على مزارع الحيوانات في أماكن تربيتها وتحديد المزارع الخاضعة لهذا الاشراف وعملياته وشروطه .

المادة ١٣ - على اصحاب المستودعات والصيدليات البيطرية التقيد بالتسعيرة المقررة من قبل الوزير ، للادوية البيطرية والمستحضرات الحيوانية البيطرية ، ووضع رقع الاسعار التي تعدها النقابة لهذا الغرض على تلك الادوية والمستحضرات وبيعها بموجب الاسعار المدرجة عليها وذلك تحت طائلة المسؤولية الجزائية المنصوص عليها في المادة ١٨ من هذا القانون .

المادة ١٤ - لايجوز ذبح الحيوانات الا في المسالخ ولايجوز صلاحيتها للاستهلاك البشري الا طبيب وذلك تحت طائلة اغلاق المسالخ بقرار من الوزير حتى ازالة اسباب المخالفة ، ويحدد الوزير المسالخ التي يجب تعيين طبيب فيها يقترح للاشراف على اعمالها .

المادة ١٥ - للطبيب بموافقة مسبقة من الوزير ممارسة المهنة في المحل الذي يمارسها فيه طبيب آخر في حالة غيابه وذلك لمدة لا تزيد على ٦٠ ستن يوماً من موافقة الوزير ، على ان تبلغ النقابة بهذه الموافقة ويعلق المحل بانتهاء تلك المدة اذا لم يعهد الطبيب الاصيل خلالها لمباشرة العمل فيه .

المادة ١٦ - للوزير اصدار التعليمات الخاصة باعمال الرقابة واجراءاتها والتفتيش على محلات ممارسة المهنة وتفويض من يقوم بتلك الاعمال والاجراءات من اطباء الوزارة وذلك للتحقق مما يلي :
١ - ان ممارسة المهنة في تلك المحلات تجرى وفقاً لاحكام هذا القانون والتعليمات الصادرة بموجبيه .

ب - طريقة حفظ الادوية البيطرية والمستحضرات الحيوانية البيطرية ووسائلها في تلك المحلات والتداول بها ومدى صلاحيتها للاستعمال بما في ذلك اخذ عينات منها وبحصنها لذلك الفسرخس .

ج - القيام بأي عمل او اجراء آخر للتحقق من ان ممارسة المهنة في تلك المحلات او من قبل المسؤولين فيها يتم وفقاً للاصول العلمية والفنية وتقليدها واخلاقياتها .

المادة ١٧ - لايجوز للطبيب ممارسة المهنة في اكثر من واحدة من مجالاتها التالية : -

- ١ - العيادة البيطرية .
- ب - المستودع البيطري .
- ج - الصيدلية البيطرية .
- د - مصانع الادوية ، والمستحضرات الحيوانية البيطرية .
- هـ - المسالخ .
- و - المكتب الاستشاري البيطري .

المادة ١٨ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تقل عن ١٠٠ مائة دينار ولا تزيد على ٥٠٠ خمسمائة دينار او بكلاً العقوبتين معاً كل من :
١ - انتحل صفة طبيب او اعلن عن نفسه بابة وسيلة بها يحل على الاعتقاد بان له حق ممارسة المهنة .

ب - خالف شروط ممارسة المهنة المنصوص عليها في هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبيه او مارسها بصورة تخالف الاصول العلمية والفنية للمهنة .

المادة ١٩ - لمجلس الوزراء بتشسيب من الوزير اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون ، بما في ذلك نظام صناعة الادوية البيطرية وتسجيلها وفرضها والتداول بها .

المادة ٢٠ - يلغى «قانون اطباء البيطريين» رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ كما يلغى اي نص في اي تشريع آخر يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٢١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسن بن طلال

١٩٨٨/١/٣٠

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	د.وقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
هروان دودين	مروان الحمود	ظاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والفروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقات والشؤون المقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير المياه والري	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حيزه	رياض الشكمه	المهندس احمد دخقان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكن	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حمدان	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والطابع	وزير السياحة	وزير الثقافة والاثاث القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطابع	زهر المجلوني	د. محمد الحموري

هكذا من الأهل

قن الحسن بن طرول نائب جهرة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ١١ لسنة ١٩٨٨

نظام معدل لنظام الاوقاف والشؤون والمقتضات الاسلامية

المادة ١ - يسيى هذا النظام /نظام معدل لنظام الاوقاف والشؤون والمقتضات الاسلامية لسنة ١٩٨٨ / ويقرأ مع النظام الاسني رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسمى عبارة (وكيل الوزارة) الواردة في المادة ٢ وحديثا وردت في النظام الاصلي ويستعاض عنها بعبارة (الامين العام للوزارة) .

المادة ٣ - يلغى نص المادة ١٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٣ -

١ - تشرف الوزارة على جميع المساجد ودور القرآن الكريم وملحقاتها في المملكة .
ب - تشكل لجان لرعاية شؤون المساجد العاملة على مستوى المملكة او المحافظة او اللواء او لاي مسجد وتحدد مهام وواجبات وكيفية تشكيل هذه اللجان وفق تعليمات يصدرها المجلس .

المادة ٤ - يلغى نص المادة ١٧ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٧ -

١ - تقام المساجد بموافقة خطية من الوزارة بعد اعداد المخططات والتصاميم من مكتب هندسي معتمد او من مديرية الانشاءات والصيانة ولا يجوز لاي بلدية او سلطة تنظيمية الترخيص باقامة اي مسجد الا بعد الحصول على موافقة الوزارة الخطية المسبقة .

ب - يصدر المجلس تعليمات لتنظيم بناء المساجد ودور القرآن وملحقاتها والاتفاق عليها وصيانتها تتضمن ما يلي :-

- ١ - المتطلبات والشروط التي يجب توافرها في المساجد .
- ٢ - الاجراءات اللازمة لتنفيذ بناء المساجد او توسعتها او اضافة اي بناء عليها .
- ٣ - الشروط الواجب توافرها في اعضاء اللجان التي تشكل لجميع التبرعات لبناء المساجد وملحقاتها وكيفية محاسبة هذه اللجان .
- ٤ - الاتفاق على المساجد ودور القرآن من الجهات المتبرعة .
- ٥ - اي امور اخرى يراها ضرورية للغايات المقصودة في هذه الفقرة .

المادة ٥ - يلغى نص المادة ٢٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٣ -

يتم جمع التبرعات لبناء المساجد وفقا للقواعد التي يضعها المجلس لتنظيم عملية الجمع شريطة ان يجعل عضو اللجنة الذي يتولى الجمع تصريحاً رسمياً بذلك وان يتم الجمع باحدى الطرق التالية:
١ - وصولات مقبوضات رسمية صادرة عن الوزارة ومختومة بالخاتم الرسمي لمديرية الاوقاف .

ب - وصولات رسمية محددة القيمة سلفا وتمتدة الفئات ومختومة بالخاتم الرسمي لمديرية الاوقاف تصدرها الوزارة .

ج - صناديق جمع التبرعات التي تجهزها الوزارة لهذه الغاية على ان يكون لكل صندوق قفلاان لكل منهما مفتاح يحتفظ بحاسب مديرية الاوقاف بمفتاح احدهما ويحتفظ احد اعضاء لجنة جمع التبرعات بمفتاح القفل الثاني ويتسفتح الصندوق بموجب ضبط رسمي وبحضور لجنة ثلاثية يشكلها مدير الاوقاف .

المادة ٦ - يلغى نص المادة ٢٤ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٤ -

١ - توقع التحاويل ومستندات الصرف من رئيس لجنة اعمار المساجد ومدير الاوقاف في المحافظة او اللواء .

ب - يرسل مدير الاوقاف للوزارة شهرياً خلاصة عن حسابات المساجد مع صورة عن كشف حسابات اللجنة في البنك .

المادة ٧ - يلغى نص المادة ٤٠ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤٠ -

١ - تشرف الوزارة على شؤون الحج فيما يتعلق بأرشاد الحجاج ونقلهم واسكانهم وتأمين سلامتهم وراحتهم داخل المملكة وخارجها .

ب - يصدر المجلس تعليمات يحدد فيها ما يلي :-

- ١ - اجور نقل الحجاج واسكانهم وبديل الخدمات التي تستوفى منهم .
- ٢ - الشروط الواجب توافرها في تمهيد نقل الحجاج وتأمين اسكانهم وبديل الخدمات التي تستوفى منهم .
- ٣ - الشروط الواجب توافرها في مساكن الحجاج .
- ٤ - الشروط الواجب توافرها في وسائل النقل .
- ٥ - الضمانات والكفالات المالية التي يجب ان تقدم من تمهيد نقل واسكان الحجاج تاهيلاً لتنفيذ التزاماتهم .
- ٦ - الاجراءات التي تتخذ بحق المتهمدين في حال تقصيرهم في اداء التزاماتهم وفق الاتفاقيات الموقعة معهم .
- ٧ - اي امور اخرى يراها المجلس ضرورية لتنظيم شؤون الحج .

المادة ٨ - يلغى نص المادة ٤١ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٤١ -

١ - تشكل في الوزارة لجنة باسم (لجنة شؤون الحج) برئاسة الامين العام للوزارة وعضوية كل من مدير الحج وسبعة من موظفي الوزارة يختارهم الوزير بناء على تنسيب الامين العام كل سنة .

ب - تتولى لجنة شؤون الحج المهام التالي :

- ١ - اعداد مشروع تعليمات الحج السنوية .

هكذا من الأهل

- ٢ - التوصية باعتناء بتمهيد نقل الحجاج واسكانهم وفق الشروط التي يحددها المجلس .
٣ - اعداد مبيع الاتفاقيات والمعقد التي تبرم بين الوزارة وتمهيد نقل الحجاج واسكانهم .

٤ - اعداد مشروع التعليمات الادارية والمالية لشؤون الحج .

٥ - دراسة التقارير المقدمة بحق تمهيد نقل الحجاج واسكانهم والتنسيق للمجلس اتخاذ الاجراءات المناسبة بشأن المخالفات التي تقع من المتمهدين بها في ذلك مصادرة الكفالات والضمائم وفقا لاحكام الاتفاقيات الموقععة معهم .

٦ - التنسيق للوزير باسما اعضاء بعثة الحج واعضاء سائر اللجان والعاملين في شؤون الحج .

٧ - تقييم جهود الوزارة في تنظيم شؤون الحج سنويا ، وتقديم الاقتراحات والتوصيات لتطويرها بما يحقق راحة الحجاج وسلامتهم .

٨ - اي امور اخرى تكلف بها من قبل المجلس او الوزير .

المادة ٩ - يلغى نص المادة ٤٢ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٤٢ -

١ - تتولى مديرية شؤون الحج في الوزارة تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بشؤون الحج .

ب - تبسك الوزارة حسابا مستقلا لشؤون الحج تقيده فيه واردات الحج وينفق منه على الامور المتعلقة بالحج حسب التعليمات والقرارات التي يصدرها المجلس .

المادة ١٠ - يلغى نص المادة ٤٣ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٤٣ -

يصدر المجلس بناء على توصية لجنة شؤون الحج التعليمات الادارية والمالية المتعلقة بشؤون الحج بما في ذلك ما يلي :

١ - القواعد المتعلقة باختيار اعضاء بعثة الحج واللجان والعاملين وتحديد الواجبات التي يكونون بها والاموال التي توكل اليهم والمدة التي يقضونها في الديار المقدسة .

ب - تحديد الاجراءات التي تتخذ بحق المقصرين بمسؤولياتهم من العاملين في شؤون الحج داخل المملكة وخارجها .

ج - اساس اختيار اعضاء اللجان الموقدة للتحضير للحج من موظفي الوزارة والمكافآت المالية التي تصرف لهم .

د - تحديد المكافآت والاجور التي تصرف للجان والموظفين المكلفين بانجاز معاملات الحجاج في مركز الوزارة ومدين الحجاج واستراحاتهم ومراكز الحدود واي مكان اخر داخل المملكة ، سواء اكانوا من موظفي الوزارة او من الدوائر الرسمية او غيرها .

هـ - وضع القواعد اللازمة لاستئجار مراكز بعثة الحج الاردنية في الديار المقدسة وتجهيزها بالاثاث واللوازم الضرورية .

المادة ١١ - يلغى نص المادة ٤٤ من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : -

المادة ٤٤ -

للمجلس مصادرة الكفالات والضمائم المقدمة من متمهدين نقل الحجاج واسكانهم او اي جزء منها في حال تقصيرهم في تنفيذ التزاماتهم او مخالفتهم للتعليمات التي يصدرها المجلس او الحاقهم اي ضرر بالحجاج او بالوزارة او موظفيها او اي من موظفي الحكومة الذين لهم علاقة بشؤون الحج وتقييد ايرادا لحساب شؤون الحج وتعتبر المبالغ المصادرة تعويضا عن الاضرار الناتجة عن تقصير المتمهد في القيام بالتزاماته .

١٩٨٨/١/٢٣

الحسن بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	رئيس الوزراء وزير الدفاع زيد الرفاعي
المهندس خالد الحاج حسن	د. سلمي جوده		
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	ظاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصاونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل	وزير التعليم العالي
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض النشكه	المهندس احمد دخقان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف حداد	رجائي الدجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتموين	وزير السياحة	وزير الثقافة والاثار القومي
د. فايز الطراونه	حمدي الطباع	زهر العجلوني	د. محمد الحوري

هكذا من الأشهر

نظم الحسنى طرول نائب جهوة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٣
نابر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٨٨
نظام اللوازم والاشغال لامانة عمان الكبرى
صادر بالاستناد الى المادة ٥٩ من قانون البلديات
رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم والاشغال لامانة عمان الكبرى لسنة ١٩٨٨) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

الامانة	: امانة عمان الكبرى
الامين	: امين عمان او من يفوضه خطيا
المجلس	: مجلس الامانة او اللجنة التي تقوم بمقابة
الوكيل	: وكيل الامانة
مدير الدائرة	: مدير اي دائرة في الامانة
مدير المنطقة	: مدير اي منطقة من مناطق الامانة
المعهد	: اي شخص طبيعي او معنوي يتولى توريد اللوازم او يقوم بتنفيذ الاشغال للامانة
اللوازم	: الاموال المنقولة اللازمة للامانة والتامين عليها وصيانتها، وكذلك الخدمات التي تحتاج الامانة اليها
الاشغال	: انشاء الابنية والطرق والمنشآت الاخرى والمشاريع الهندسية بمختلف انواعها وصيانتها ، بما في ذلك شراء المواد والتجهيزات والمعدات ومركبات الاشغال والاجهزة والقطع التبديلية الخاصة بهذه الاشغال او اللازمة لدراساتها وتشغيلها ومتابعة تنفيذها والاشراف عليها واستئجارها ونقلها وتسليمها

الباب الاول اللوازم الفصل الاول الشراء

المادة ٣ - لا يتباشر اي عملية لشراء لوازم تزيد قيمتها المقدرة على ٣٠٠٠ دينار الا بموجب طلب بذلك صادر عن الامين يتضمن وصفا وائبا للـلـوازم المطلوب شراؤها ووجدها وكميتها ومواصفات كاملة دقيقة وواضحة لها مع بيان طريقة تعليمها وتغليفها او حزمها .

المادة ٤ - يقدم طلب شراء اللوازم الى الجهة المختصة قبل وقت يكفي لانتهاء عملية الشراء والتوريد ولا ينظر في اي طلب يعطى صفة الاستعجال الا اذا كانت هذه الصفة ناشئة عن حاجة طارئة يصعب توتيمها او التنبؤ بها .

المادة ٥ - يطبق مبدأ المنافسة بين المناقصين او البائعين في جميع عمليات الشراء كلها كان ذلك ممكنا وبانطريقة التي تراها الجهة المختصة بالشراء مناسبة ، على أن تراعى الجودة في اللوازم المراد شراؤها والحصول عليها بأفضل الاسعار والشروط لمصلحة الامانة .

المادة ٦ - تحظر تجزئة اللوازم المتشابهة المراد شراؤها الى صفقات متعددة .

المادة ٧ - يتم شراء اللوازم عن طريق طرح عطاء ، على انه يجوز للجهة المختصة شراء اللوازم بموافقة الامين بأحدى الطريقتين التاليتين :-

أ - عن طريق استدراج العروض ، وذلك في اي من الحالات التالية :-

١. شراء لوازم تقتضيها مواجهة حالة عابطة طارئة .
٢. وجود ضرورة عاجلة لا تسمح بإجراءات طرح عطاء .
٣. شراء خدمات مهنية او فكرية او ثقافية ذات طبيعة خاصة .
٤. اذا كانت قيمة اللوازم لا تتجاوز (٥٠٠٠) خمسة آلاف دينار .
٥. اذا كان الشراء سيتم خارج المملكة .
٦. شراء قطع تبديلية او اجزاء مكملة .
٧. اذا طرح عطاء ولم يقدم له عدد مناسب من العروض او كانت الاسعار فيها غير معقولة او لم يكن بالامكان الحصول على كمية اللوازم المراد شراؤها بكاملها عن طريق اعطاء
٨. شراء لوازم للتدريب او التعليم كالافلام والمخطوطات .
٩. شراء خدمات تشتمل على اعمال صيانة او تصليح او استبدال او فحص دون ان يكون حجم الخدمات معلوما عند الشراء

ب - عن طريق الشراء المباشر ، وذلك في اي من الحالات التالية :-

١. اذا كان شراء اللوازم سيتم من مؤسسات رسمية .
٢. اذا كانت اسعار اللوازم محددة من قبل السلطات الرسمية المختصة .
٣. اذا كان من غير الممكن شراء اللوازم الا من مصدر واحد فقط .
٤. اذا وجد نص قانوني او اتفاقية دولية توجب شراء اللوازم مباشرة .

المادة ٨ - تحدد اجراءات العطاءات وشروط الاشتراك فيها ومواعيد تقديم العروض وطريقة دراساتها واحالة العطاءات والضمانات الواجب توفرها في المناقصين وفي مروضهم بموجب تعليمات يصدرها المجلس وتنتشر في الجريدة الرسمية وترفق في كل دعوة عطاء تطرحه الامانة وتعتبر جزءا من شروطه .

المادة ٩ - يطرح الامين كل عطاء ويحدد ثمنها للدعوة للاشتراك فيه يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة الدعوة والوثائق الملحق بها وقبضه العطاء ، على انه يجوز للامين توزيع الدعوة مجانا على المناقصين والمحققين التجارية الاجنبية والشركات الاجنبية غير المقيمة في المملكة التي تطلبها او يصرى توجيهها لها .

المادة ١٠ - يتم شراء اللوازم بالشراء المباشر او باستدراج العروض في الحالات التي يجوز فيها ذلك والمنصوص عليها في المادة ٧ من هذا النظام ، وفقا للصلاحيات التالية :-

أ - الشراء المباشر :

١. بقرار من مدير الدائرة اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على ١٠٠ مائة دينار .
٢. بقرار من مدير المنطقة اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على ٢٠٠ مائتي دينار .
٣. بقرار من الوكيل اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على الف ١٠٠٠ دينار .
٤. بقرار من الامين بناء على تنسيب لجنة يشكها الامين من ثلاثة موظفين اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد عن خمسة الاف دينار .
٥. بقرار من لجنة عطاءات الامانة بما زاد على خمسة الاف دينار .

كل من الشاغل

ب - شراء عن طريق استدراج العروض

- ١ - بقرار من مدير الدائرة بناء على تنسيب لجنة يشكلها مدير الدائرة من ثلاثة موظفين اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على ثلاثمائة ٣٠٠ دينار .
- ٢ - بقرار من مدير المنطقة بناء على تنسيب لجنة يشكلها مدير المنطقة من ثلاثة موظفين اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على ستمائة ٦٠٠ دينار .
- ٣ - بقرار من الوكيل بناء على تنسيب لجنة يشكلها الوكيل من ثلاثة موظفين اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على ألفي ٢٠٠٠ دينار .
- ٤ - بقرار من الامين بناء على تنسيب لجنة يشكلها الامين من ثلاثة موظفين اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على عشرة آلاف ١٠٠٠٠ دينار .
- ٥ - بقرار من الامين بناء على تنسيب لجنة من ثلاثة اعضاء يعينهم المجلس من بين اعضائه اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على عشرين ألف ٢٠٠٠٠ دينار .
- ٦ - بقرار من لجنة عطاءات الامانة فيها زاد على عشرين ألف دينار .

المادة ١١ - باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادتين ٧ و ١٠ من هذا النظام ، تتولى لجنة عطاءات الامانة شراء اللوازم عن طريق طرح عطاء وفقاً للاحكام والجراءات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ١٢ - ١ - يجوز شراء اللوازم من الخارج في اي من الحالتين التاليين : -

- ١ - اذا لم تتوفر اللوازم المراد شراؤها في المملكة .
- ٢ - اذا رأى المجلس ان شراء اللوازم من خارج المملكة مباشرة بغيره ينعفع على الامانة .

ب - لرئيس الوزراء بناء على تنسيب الامين الموافقة على ايفاد موظف او اكثر من موظفي الامانة الى خارج المملكة لشراء اللوازم في اي من الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة ١ من هذه المادة : شريطة ان يشترك في عملية الشراء موظف او اكثر من موظفي لبعثة الاردنية في الدولة التي يراد شراء اللوازم منها يعينه رئيس البعثة .

الفصل الثاني

لجنة عطاءات الامانة

المادة ١٣ - ١ - يشكل المجلس من بين اعضائه لجنة تعرف باسم (لجنة عطاءات الامانة) تتألف من خمسة منهم يعين المجلس من بينهم رئيساً لها ونائباً للرئيس ، ويعين الامين احد موظفي الامانة امين سر اللجنة ، وتصرف لعضائها بدلات الجلسات المقررة للمجلس .

ب - تعقد اللجنة اجتماعاتها كلها دعوت الحاجة الى ذلك بدعوة من رئيسها ويكون اي اجتماع تعقده بحضور اربعة من اعضائها على الاقل على ان يكون رئيس اللجنة او نائبه في حالة غيابه واحداً منهم ، وتصدر قراراتها بالإجماع او بأكثرية ثلاثة من اعضائها على الاقل ، وتصبح قطعية بعد تصديقها كما يلي :

- ١ - من الامين اذا كانت قيمة اللوازم او الاشغال اقل من ١٥٠٠٠٠ مائة وخمسين ألف دينار .
- ٢ - من المجلس اذا كانت قيمة اللوازم او الاشغال من ١٥٠٠٠٠ مائة وخمسين ألف دينار ولا تزيد على ٢٥٠٠٠٠ مائتين وخمسين ألف دينار .
- ٣ - من المجلس وموافقة رئيس الوزراء اذا كانت قيمة اللوازم او الاشغال تتجاوز ٢٥٠٠٠٠ مائتين وخمسين ألف دينار .

المادة ١٤ - (للجنة عطاءات الامانة) الاستعانة بالخبراء او الفنيين للمساعدة من خبراتهم في اي موضوع مطروح عليها ، وللجلس بناء على توصية رئيس اللجنة مع الخبراء والفنيين وامين سر اللجنة مكافآت مالية عن الاعمال التي قاموا بها بتكليف من اللجنة ، وعلى جميع الدوائر في الامانة التعاون مع اللجنة في اعمالها .

المادة ١٥ - (للجنة عطاءات الامانة) ان تعهد الى لجنة مشتريات او هيئة اجنبية لشراء اي لوازم نيابة عنها في الحالات التي يتعذر او يصعب فيها على اللجنة القيام بالعملية ، وذلك ضمن الشروط والضوابط التي تحسبها اليها .

المادة ١٦ - يتولى الامين التوقيع على الاتفاقيات التي تبرم مع المتهدين تنفيذاً للقرارات الصادرة من اللجنة عطاءات الامانة .

الفصل الثالث

استلام اللوازم وادخالها في القيود

المادة ١٧ - تشحن اللوازم التي تم شراؤها للامانة بمقتضى احكام هذا النظام من خارج المملكة باسم الامانة .

المادة ١٨ - ١ - تشكل لجنة او اكثر تتألف كل منها من ثلاثة من موظفي الامانة يعينهم الامين وتناط بها بمهمة استلام اللوازم التي ترد للامانة من المتهدين وتزيد قبضتها على مائتي دينار وذلك بعد تدبث من مطابقتها للوصفات والشروط المقررة في العطاءات والاتفاقيات وعقود الشراء المبرمة بشأنها .

ب - على لجنة استلام اللوازم في الامانة تنظيم ضبط بشأن اللوازم الواردة اليها ، وذلك خلال مدة لا تزيد على سبعة ايام من تاريخ توريدها ، يتضمن قبول اللوازم اذا كانت موافقة للوصفات والشروط المقررة او رفض استلامها اذا كانت مخالفة لتلك المواصفات والشروط وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضريبية في حالة مخالفة احكام هذه الفقرة وينظم الضبط من عدد مناسب من النسخ تسلم اعدادها لمورد اللوازم .

ج - اذا قررت لجنة استلام اللوازم رفض استلام اللوازم المودعة مخالفتها للوصفات والشروط المقررة فللمتعهد الذي وردت تلك اللوازم الاعتراض على قرار اللجنة الى الجهة التي اصدرت قرار شراء اللوازم ، ويكون قرار تلك الجهة في قبول استلام اللوازم او رفض استلامها قطعي .

د - تعتبر اللوازم المودعة للامانة قبل قبولها نهائياً بحكم الامانة ، وأما اللوازم التي لم يرفض استلامها لمخالفتها للمواصفات والشروط المقررة فيكون بقاؤها في مستودعات الامانة او في اي مكان تابع لها على مسؤولية موردها ولا يجوز استعمال اي جزء من اللوازم قبل قبولها او بعد رفض استلامها او صرفها او التصرف بها بأية صورة من الصور ، وذلك تحت طائلة المسؤولية التأديبية والتضريبية لاي موظف يخالف احكام هذه الفقرة وعلى المتعهد نقل اللوازم المرفوضة من مستودعات الامانة فور رفضها او خلال المدة التي يعينها الامين اذا تخلف عن ذلك ، يلتزم بدفع الاجور التي يحددها الامين من كل يوم يزيد عن المدة المعينة .

المادة ١٩ - يجري استلام مواد المساعدات والهبات المقدمة للامانة بمطابقتها على كشف الشحن او اية وثيقة اخرى تبين مواصفات تلك المواد وكميتها ، ويجري ادخالها في القيود وفق الاصول المتبعة في ادخال اللوازم المشتراة .

المادة ٢٠ - ١ - يجري ادخال اللوازم في قيود المستودع بعد استلامها من قبل لجنة الاستلام مباشرة على ان تكون معززة بالوثائق التالية : -

- ١ - مستندات الادخال .
- ٢ - ضبط لجنة الاستلام او (طلب المشتري المحلي) .
- ٣ - الفاتورة او بوليصة الشحن .

ب - تعزز مستندات اخراج اللوازم المنقولة من مستودع لآخر بمستندات ادخال من المستودع الذي نقلت اليه تلك اللوازم .

ج - تسلم اللوازم المحولة او المصدرة الى المستودع بموجب مستند ادخال بين فيه رقم مستند اخراج اللوازم الاساسية التي استعملت في عملية التصنيع او التحويل .

المادة ٢١ - تعيد اللوازم الزائدة على ارصدة السجلات والقطع في عهدة اللوازم حسب الاصول ، وتقدم على هذه العهدة الاجزاء المستخرجة من لوازمهم شطبها .

المادة ٢٢ - تنظم مستودعات لوازم الامانة وفقاً لأحدث الطرق والاساليب في التنظيم والادارة وتمسك لهذه الغاية القيود والسجلات والبطاقات اللازمة .

هكذا من الشاغل

الفصل الرابع

صرف وبيع واتلاف وشطب اللوازم

المادة ٢٣- تصرف بموجب (طلب صرف لوازم) على النموذج المقرر لهذه الغاية موقع من الامين .

المادة ٢٤- يتم اخراج اللوازم بموجب (مستند اخراج) معزز بنسخة طلب صرف لوازم ويرقع مستند الاخراج من مستلم اللوازم .

المادة ٢٥- اذا قرر الامين ان اللوازم أصبحت غير صالحة للاستفادة منها او انها لم تعد كذلك بصورة اقتصادية فتباع من قبل لجنة من ثلاثة يعينهم المجلس من بين اعضائه ، ولهذه اللجنة بيع اللوازم بالزاودة العلنية والزاودة السرية بطريقة الظرف المختوم ، وذلك وفقا للاجراءات والشروط التي تقررها لمعملية البيع ويكون قرارها بالبيع نافذا بعد اقراره من المجلس .

المادة ٢٦- اذا اقتنع الامين بعدم جدوى عرض اللوازم غير الصالحة او الفائضة عن حاجة الامانة للبيع او ان نفقات بيعها تتجاوز الثمن المحتمل الحصول عليه فيجوز له ان يقرر اتلافها وشطبها من القيود وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٧- يعلن عن اللوازم المراد بيعها في صحيفة مطلوبة يومية او اكثر او بآلة وسيلة اعلان اخرى مناسبة .

المادة ٢٨- تباع اللوازم الصالحة والفائضة عن حاجة الامانة بعد استفاد جيع الطرق للاستفادة منها في اي دائرة اخرى اى الاشخاص او الشركات او المؤسسات الاهلية بالسعر العادل الذي تقدره لجنة ثلاثية يشكلها المجلس من بين اعضائه وتتولى اللجنة بيع هذه اللوازم وفقا للصلاحيات التالية :

١ - اللوازم التي لا تتجاوز قيمتها الاسمية خمسمائة دينار بموافقة الامين .

ب - اللوازم التي تتجاوز قيمتها الاسمية خمسمائة دينار بموافقة المجلس .

ج - يتم بيع اللوازم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الزاودة و باي طريقة اخرى تراها اللجنة مناسبة .

المادة ٢٩- لا يجوز تسليم اللوازم المباعة لغير الدوائر الحكومية او البلديات الا بعد دفع ثمنها من المشتري وعلى امين المستودع المخصص تعزيز مستند الاخراج برقم وتاريخ وقيمة ايصال قبض الثمن .

المادة ٣٠- للامين ان يهدي اية لوازم تعود للامانة لا تزيد قيمتها على خمسمائة دينار للمؤسسات الرسمية العامة او الاهلية او الجمعيات الخيرية او النوادي الرياضية او الروابط الثقافية والفنية او اية حكومة او مؤسسة اقليمية او دولة اجنبية ، واذا زادت قيمة اللوازم المراد اهداؤها على الخمسمائة دينار فتؤخذ موافقة رئيس الوزراء على ذلك .

المادة ٣١- للامين بناء على تنسيب الوكيل ان يعير او يؤجر اية لوازم فائضة عن حاجة الامانة الى اي مجلس بلدي او قروي او اية دائرة حكومية بحاجة اليها على ان يسجل هذا الاجراء في قيود اللوازم .

المادة ٣٢- عند اتلاف او بيع لوازم غير صالحة للاستعمال او فائضة عن الحاجة يجب ان تؤيد مستندات الاخراج المنظمة بشأنها بشهادة تتضمن انها اُتلفت او بنسخة من قائمة البيع وان يشار في المستندات المذكورة الى الاذن المعطى بالاتلاف او البيع .

المادة ٣٣- للامين اتلاف اللوازم عندما يتأكد انها أصبحت غير صالحة للاستعمال باشراف لجنة ثلاثية يؤلفها الامين لهذه الغاية ، ويشترط في ذلك ان يؤيد طلب الاتلاف بشهادة ثلاثة من الموظفين تتضمن ما يلي :
« نشهد اننا قد عينا اللوازم البينة ادناؤا التي هي في عهدة ونوجدناها غير صالحة للاستعمال والبيع ، ولذلك فاننا نوصي بالاتلافها »

المادة ٣٤- للامين شطب اية خسارة تقع في اللوازم اذا كانت قيمتها وقت الشطب لا تتجاوز ٣٠٠ دينار ، شريطة ان لا يكون هناك اهمال او اختلاس ، وفيما عدا ذلك لا تشطب اية خسارة الا بقرار من المجلس .

المادة ٣٥- ١ - للامين تحصيل قيمة اللوازم المفقودة او الناقصة او اية خسارة وقعت فيها من الموظف او الموظفين المتسببين في ذلك ، ويجب ان يشار الى ذلك في القيود .

ب - عند شطب اللوازم المفقودة او الناقصة او غير الصالحة فيجب ان يشار الى اذن الشطب في قيود اللوازم .

الفصل الخامس

الاشراف على اللوازم ومراقبتها

المادة ٣٦- الامين مسؤول عن الاشراف على لوازم الامانة ومراقبتها واتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لحفظها وتنظيمها وحسن الاستفادة منها واستعمالها في الاغراض المقررة لها بما يلي :

١ - انشاء وحدة للوازم في الامانة مهتمة بحفظ اللوازم وتخزينها وصرفها ومراقبتها وفق احكام هذا النظام .

ب - المحافظة على اللوازم والتأكد من صحة قيودها وتاريخ انتهاء صلاحيتها من وقت وآخر .

ج - تعيين لجان من موظفي الامانة للتحقق من المستودعات التابعة لها وجردها ، احتياطيها في اي وقت د - تصنيف اللوازم وفق الاساليب المتبعة حسب اصول .

المادة ٣٧- على امين المستودع او اي موظف عهد اليه باستلام لوازم وفق احكام هذا النظام ان يتقيد بما يلي :

١ - ان يقدم كراسة عدلية يحدد الامين مقدارها .

ب - ان يقدم تقارير دورية عن حالة اللوازم الموجودة في عهده مرة كل ثلاثة اشهر معززة بقوائم اللوازم غير الصالحة للاستعمال والفائضة عن الحاجة او الناقصة .

المادة ٣٨- ١ - يجري الاستلام والتسليم بين امضاء المستودعات او من يعيّنهم اية لوازم بموجب قوائم جرد مطابقة لقيود المستودع موقعه من المسلم والمستلم معا وصادق على توقيعهما رئيسهما المباشر .

ب - اذا لم يتمكن امين المستودع السلف لاي سبب كان من تسليم خلفه ما يعيّن من لوازم فيتم الاستلام بمعرفة لجنة يعيّنها الامين لهذه الغاية .

ج - عند ظهور اية زيادة أو نقص في موجودات المستودع فيجب تنظيم قوائم منفردة لكل من الزيادة أو النقص والتوقيع عليها من جميع الاطراف المشتركة في الاستلام والتسليم .

الباب الثاني

الاشغال

المادة ٣٩- تنفذ اشغال الامانة باحدى الطرق التالية :

١ - التنفيذ المباشر من قبل الامانة .

ب - طرح مطاء .

ج - استدراج العروض .

د - التطوير عن طريق المناوضة .

المادة ٤٠- تنظم اجراءات عطاءات الاشغال وشروط الدخول فيها وطريقة دراسة العروض واحالة المعطاء والضمانات الواجب توفرها في المتعهدين والقواعد والاحكام الواجب ادراجها في العقود التي تنظم العلاقة بين الامانة والمتعهدين بموجب تعليمات يصدرها المجلس وتنتشر في الجريدة الرسمية وتفرق بكل معطاء طرحه الامانة .

هكذا من الشرائع

المادة ٤١- يطرح الأمين عطاءات الاشغال ويحدد ثمنها لدعوة كل عطاء يتناسب مع نفقات اعداد وطباعة ندوة والوثائق الملحق بها وقيمة العطاء على انه يجوز للأمين توزيع هذه الدعوة بالجان على المهندسين وعلى المحليات التجارية الاجنبية وعلى الشركات الاجنبية غير المقيمة في الاردن والتي تطلبها او يرى توجيهها اليها .

المادة ٤٢- يتم تنفيذ اشغال الامانة ، فيباعداء حالات التنفيذ المباشر والحالات المنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا النظام عن طريق طرح عطاءات عامة وتختص بابلت لجنة عطاءات الامانة ووفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٤٣- يجوز للجهة المختصة تنفيذ الاشغال باستدراج العروض او التزيم عن طريق المفاوضة وفقا لما يلي :

- ١ - وجود ضرورة عاجلة لا تسمح بطرح عطاء .
- ٢ - الاشغال التي تتطلب خبرات استشارية او فنية متخصصة .
- ٣ - اذا طرح عطاء ولم يكن بالمستطاع الحصول من خلاله على عدد مناسب من عروض المتنافسين او المزاولين ولم تكن الاسعار في عروض العطاء معقولة .
- ٤ - اذا كانت قيمة الاشغال لا تتجاوز عشرة الاف ١٠٠٠٠ دينار .

ب - يجوز تنفيذ الاشغال بالتزيم عن طريق المفاوضة في اي من الحالات التالية :

- ١ - وجود حالة طارئة او ضرورة عاجلة لا تسمح بطرح عطاء او استدراج عروض .
- ٢ - لغايات توحيد الالات والجهزة او التوفير في اقتناء القطع التبديلية او اذا لم يكن بالامكان شراء هذه الجهزة او الالات او القطع التبديلية الا من مصدر واحد .
- ٣ - اذا كانت قيمة الاشغال لا تزيد على المليون دينار .
- ٤ - اذا كان التعاقد مع مؤسسات رسمية عامة او كانت الاسعار محددة من السلطات الرسمية .

المادة ٤٤- يتم تنفيذ الاشغال عن طريق المفاوضة او باستدراج العروض في الحالات التي يجوز فيها ذلك والمنصوص عليها في المادة ٤٣ من هذا النظام وفقا للصلاحيات التالية :

١ - التنفيذ بالتزيم عن طريق المفاوضة « التكليف المباشر » .

- ١ - بقرار من مدير الدائرة اذا كانت كلفة الاشغال لا تزيد على مائة ١٠٠ دينار .
- ٢ - بقرار من مدير المنطقة اذا كانت كلفة الاشغال لا تزيد على مائتي ٢٠٠ دينار .
- ٣ - بقرار من الوكيل اذا كانت كلفة الاشغال لا تزيد على الف ١٠٠٠ دينار .
- ٤ - بقرار من الامين اذا كانت كلفة الاشغال لا تزيد على خمسة الاف ٥٠٠٠ دينار .
- ٥ - بقرار من لجنة عطاءات الامانة فيما زاد على خمسة الاف ٥٠٠٠ دينار .

ب - التنفيذ باستدراج العروض .

- ١ - بقرار من مدير الدائرة بناء على تنسيب لجنة يشكلها مدير الدائرة من ثلاثة موظفين اذا كانت كلفة الاشغال لا تزيد على ثلاثماية ٣٠٠ دينار .
- ٢ - بقرار من مدير المنطقة بناء على تنسيب لجنة يشكلها مدير المنطقة من ثلاثة موظفين اذا كانت كلفة الاشغال لا تزيد على ستمماية ٦٠٠ دينار .
- ٣ - بقرار من الوكيل بناء على تنسيب لجنة يشكلها الوكيل من ثلاثة موظفين اذا كانت كلفة الاشغال لا تزيد على الف ٢٠٠٠ دينار .
- ٤ - بقرار من الامين بناء على تنسيب لجنة يشكلها الامين من ثلاثة موظفين اذا كانت كلفة الاشغال لا تزيد على مئتين الف ٢٠٠٠٠ دينار .
- ٥ - بقرار من لجنة عطاءات الامانة فيما زاد على مئتين الف ٢٠٠٠٠ دينار .

المادة ٤٥- باستثناء الحالات المنصوص عليها في المادتين ٤٣ ، ٤٤ من هذا النظام ، تتولى لجنة عطاءات الامانة طرح عطاء لتنفيذ الاشغال وفقا لاحكام الاجراءات المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة ٤٦- ١ - يراعى عدم اجراء او اضافة او تغيير في شكل الاشغال او نوعيتها او كمياتها اثناء التنفيذ ، وعلى صاحب العمل والجهة المشرفة التقيد بتنفيذ العمل وفقا لمخططات ومواصفات وشروط العطاء ويعتبر ورود النص على اي عمل في اي وثيقة من الوثائق المكونة للعطاء كاتفا للتدليل على ضرورة تنفيذ ذلك العمل .

ب - يعتبر عملا تغييريا لخايات هذه المادة كل تعديل او اضافة او تغيير لم يرد عليه نص في اي وثيقة من وثائق العطاء عند توقيع الاتفاقية واقتضت ظروف المشروع تنفيذه ، ولا يعتبر عملا تغييريا الزيادة الحاصلة في الكميات الفعلية للاعمال التي يتم تنفيذها وفقا للمخططات وينود جداول الكميات .

المادة ٤٧- ١ - اذا تطلبت ظروف العمل احداث بنود جديدة لم تكن واردة في اي من وثائق العطاء اصلا ، فان تحديد اسعار هذه البنود يكون خاضعا لموافقة الامين .

ب - اذا اقتضت الحاجة الى اجراء اي تعديل او اضافة او تغيير اثناء التنفيذ فان قرار احالة العطاء يبقى نافذا ، ويترتب على ذلك اضافة التي تتولى الاشراف على تنفيذ العطاء ان تقدم تقريرا فنيا مسبقا الى صاحب العمل يتضمن مبررات القيام بالاعمال الاضافية ومدى الحاجة اليها وتأثيرها على قيمة العطاء ، ويتم اقرار الاعمال الاضافية واصدار الاوامر التغييرية وفقا للصلاحيات التالية :

- ١ - بقرار من مدير الدائرة او مدير المنطقة حسب مقتضى الحال اذا كانت قيمة تلك الاعمال او التغييرات لا تزيد على ٥ ٪ من قيمة العطاء او لا تتجاوز خمسة الاف دينار ايها اقل .
- ٢ - بقرار من الوكيل اذا كانت القيمة لا تزيد على ١٥ ٪ من قيمة العطاء او لا تتجاوز ١٥ الف دينار ايها اقل .
- ٣ - بقرار من الامين اذا كانت القيمة لا تزيد على ٣٥ ٪ من قيمة العطاء او لا تتجاوز مائة الف دينار ايها اقل .
- ٤ - بقرار من المجلس اذا كانت القيمة تزيد على صلاحيات الامين ولا تتجاوز مائتين وخمسين الف ٢٥٠٠٠ دينار .
- ٥ - بقرار من المجلس وموافقة رئيس الوزراء اذا زادت القيمة على ما هو منصوص عليه في البند ٤ من الفقرة ب من هذه المادة .

المادة ٤٨- تعتمد جداول تصنيف المهندسين الصادرة من وزير الاشغال العامة .

المادة ٤٩- للمجلس بتشجيع من الامين حرمان اي مهندس من تنفيذ اشغال الامانة لمدة معينة اذا ثبت له عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته او تكرار قصوره في تنفيذها .

الباب الثالث

مواد عامة

المادة ٥٠- يجري قيد ما يحصل من قيمة اللوازم الناقصة والمفقودة والمباعة على النحو التالي :

- ١ - ما يحصل من تلك القيمة خلال السنة المالية التي تم صرف ثمن اللوازم الناقصة او المفقودة او المباعة من حسابها يقيد في حساب المصروفات المستردة والفصل والمادة التي صرفت منها .
- ب - ما يحصل من تلك القيمة في سنة غير السنة المالية التي تم صرف ثمن اللوازم الخاصة او المفقودة او المباعة من حسابها يقيد في حساب مادة ائمان لوازم الدوائر في فصل الواردات المخططة .

المادة ٥١- يحظر الحك والمسح والشطب في القروء او الطلبات او المستندات ويجرى التصحيح بالحرر الاخير ويوقع عليه من قبل الموظف الذي اجري التصحيح .

المادة ٥٢- تبذل جميع لوازم الامانة بوسم خاص وفقا للتعليمات التي يصدرها الامين كلما كان ذلك ممكنا .

كل من الأشغال

المادة ٥٣- إذا نشأت أية حالة لا يمكن معالجتها بموجب احكام هذا النظام او نشأ اي اختلاف في تطبيقه فيرفع الامر الى مجلس الوزراء ليصدر القرار الذي يراه مناسباً بشأن تلك الحالة او ذلك الخلاف ويكون قراره قطعياً .

المادة ٥٤- للمجلس بناء على تنسيب الامين ان يصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام ، بما في ذلك النماذج والسجلات والقيود الخاصة بتنظيم وإدارة شؤون اللوازم .

المادة ٥٥- يماثل اي موظف يخالف احكام هذا النظام بالتعقوبات التأديبية المنصوص عليها في نظام موظفي الامانة المعمول به .

المادة ٥٦- يلغى نظام اللوازم والاشغال لامانة العاصمة رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على ان تبقى التعليمات المعمولة لخدمات الاشغال ولوازم امانة العاصمة الصادرة بقتضاه نافذة المفعول الى ان تعدل او تبطل غيرها بها .

١٩٨٨/١/٢٣

الحسن بن طلال

وزير النقل والاتصالات	وزير دولة للشؤون البرلمانية	نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
المهندس خالد الحاج حسن	د. سامي جوده	ذوقان الهنداوي	زيد الرفاعي
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الزراعة	وزير الخارجية	وزير العمل والتنمية الاجتماعية
مروان دودين	مروان الحمود	طاهر المصري	رشيد عريقات
وزير الاعلام	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير المالية	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
د. هاني الخصالونه	د. هشام الخطيب	د. حنا عوده	د. الشيخ عبدالعزيز الخطاط
وزير التخطيط	وزير الصحة	وزير العدل	وزير المياه والري
د. طاهر كنعان	د. زيد حمزه	رياض الشكعة	المهندس احمد دخقان
وزير الشباب	وزير الاشغال العامة والاسكان	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الداخلية
د. عوض خليفات	المهندس شفيق الزوايده	يوسف همدان	رجائي العجاني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الصناعة والتجارة والتبوين	وزير السياحة	وزير الثقافة والتراث القومي
د. فايز الطراونه	حدي الطباع	زهي المجلوني	د. محمد الحموري

تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٨

تعليمات معدلة لتعليمات معايير الاعتماد العام رقم ٦ لسنة ١٩٨٧ صادرة بالاستناد المادة ١٢ من نظام الترخيص والاعتماد لكليات المجتمع العربي رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٧ .

١ - يضاف الى نص الفقرة ٣ من البند اول العبارة التالية على انه يجوز الاكتفاء عند الضرورة باللائحة للدرجة الجامعية الاولى على الاقل في علم التنس .

٢ - يلغى نص الجزء ب من الفقرة ١ من البند ثاني ويستعاض عنه بالنص التالي :

ان لا تزيد نسبة الطلبة الى مجمل اعضاء الهيئة التدريسية في جملة البرامج الهندسية والطبية المساعدة والزراعية وتخصص الحاسوب على ١:٣٠ وان لا تزيد نسبة الطلبة الى مجمل اعضاء الهيئة التدريسية في جملة البرامج الاخرى على ١:٤٥

٣ - يلغى نص الجزء د من الفقرة ١ من البند ثاني ويستعاض عنه بالنص التالي :

ان لا تقل نسبة حملة الدرجات الجامعية العليا (الدكتوراه والماجستير) من المتفرغين عن ٥٠٪ من الحد الأدنى للمتفرغين المبينين في الجزء ج من هذه الفقرة

٤ - يلغى نص الجزء ا من الفقرة ٢ من البند ثاني ويستعاض عنه بالنص التالي :

ان لا تزيد نسبة الطلبة في الحصص العملية الواحدة في المشغل الى المربين على ١:١٦ والى الفنيين في الحصص العملية الواحدة في المختبر على ١:٢٠ .

٥ - يضاف جزء تحت رقم و الى الفقرة ٢ من البند ثاني بالنص التالي : بشرط في فني المختبرات ان يكون حائز لـ دبلوم كليات المجتمع على الاقل .

٦ - يلغى نص الفقرة ٢ من البند ثالثا ، ويستعاض عنه بالنص التالي :

مساحة قاعة التدريس الواحدة ٣٦ متراً مربعاً على الاقل على ان لا يزيد عدد الطلبة في الشعبة الواحدة على ٤٥ طالباً ، وان يكون الحد الأدنى من المساحة المخصصة لكل طالب ١/٤ متر مربع .

وزير التعليم العالي
د. ناصر الدين الاسد

كلد من الأشهر

تعليمات المزادة على العناصر التجارية في مشاريع التطوير الحضري

صادرة استنادا للفقرة ٦/ من نظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦

مادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات المزادة على العناصر التجارية في مشاريع دائرة التطوير الحضري ويعمل بها اعتبارا من تاريخ ١٩٨٨/١/١١).

مادة ٢ - يكون للكليات والعيارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الدائـرة	:	دائرة التطوير الحضري
المجلس	:	مجلس ادارة الدائـرة
المدير العام	:	مدير عام الدائـرة
اللجنة التحضيرية	:	اللجنة المنبثقة عن مجلس الادارة من بين اعضائه ويشكلها المجلس .
لجنة المزادة	:	لجنة النظر في طلبات المزادة
المشروع	:	اي مشروع من مشاريع الدائـرة
طالب الشراء	:	كل شخص طبيعي او معنوي ينتفع من العناصر التجارية في اي مشروع من مشاريع الدائـرة .
العناصر التجارية	:	الوحدات السكنية او التجارية التي تباع بالمزادة بالظرف المختوم .

مادة ٣ - تشكل في الدائرة لجنة المزادة على العناصر التجارية التي تباع بالمزادة وبالظروف المختوم على النحو التالي :

المساعد الاداري	رئيسا
مدير الاملاك والتسويق او من ينوبه	عضوا
المدير المالي او من ينوبه	عضوا
مندوب ديوان المحاسبة	

مادة ٤ - تتولى لجنة المزادة الاشراف على فتح طلبات المزادة وتدقيق هذه الطلبات وتحديد اسماء الفائزين .

مادة ٥ - شروط المزادة على العناصر التجارية :

- ١ - تقبل طلبات المزادة على العناصر التجارية خلال فترة الاعلان عنها في الصحف المحلية ويقتل باب قبول الطلبات في الساعة الثانية عشرة ظهرا من اليوم الاخير لقبول الطلبات .
- ب - يدفع طالب الشراء تامينا مقدريا مقداره ١٠ ٪ من قيمة الحد الأدنى للسعر المقرر عند تقديمه لطلب الشراء معززا بالوثائق اللازمة ، ويحسب التامين من اصل الدفعة الاولى .
- ج - يحق لكل مقدم اختيار ثلاثة بدائل وتحديد الاولويات وذلك لاعطاء فرصة اكبر للفوز باحدى الاختيارات ويذكر اراء كل اختيار الحد الاعلى للسعر الذي يرغب طالب الشراء في تقديمه .
- د - تقوم لجنة المزادة بفتح طلبات المزادة وتدقيقها وتحديد اسماء الفائزين خلال الاسبوع الاول من تاريخ الانتهاء من قبول الطلبات تمهيدا لرفعها للجنة التحضيرية لاتقرارها والموافقة عليها .
- هـ - تعطى الاولوية في الشراء للراغبين في شراء اكثر من عنصر تجاري (باستثناء العناصر المخصصة للاستعمالات السكنية التي تباع بالزاد) شريطة ان يكون السعر المقدم من قبلهم مناسب واعلى من الحد الأدنى للسعر المعتمد من قبل الدائـرة .

و - اذا تساوى المزادون في الاسعار والاولويات على احد الاختيارات الموضوعة في طلب الشراء فللجنة المزادة ان تدعو المزاديين لاعادة المزادة او التنازل من قبل احدهم للمزاد الآخر بالتراضي .

ز - اذا لم يحضر احد المزاديين المتساويين في الاسعار على نفس العنصر التجاري بالرغم من تبليغه بذلك خطيا فتعطى الاولوية للمزاد الآخر الذي يحضر ويعتبر المزاد الذي لم يحضر مستنكفا وفاقدا لحقه في الانتفاع في تلك المزادة ومعادله قيمة التامين النقدي المدفوع على العنصر التجاري المزاد عليه ويحق للمزادة على العناصر التي يتم الاعلان عنها مستقبلا اذا توفر ذلك .

ح - يفقد طالب الشراء قيمة التامين النقدي اذا استنكف بعد صدور قرار من المجلس بالموافقة على بيعه العنصر التجاري مهما كانت الاسباب .

ط - لطالب الشراء الحق في استرداد قيمة التامين النقدي في حالة عدم فوزه بالمزادة او تقدمه بطلب استرداد قيمة التامين النقدي قبل فتح طلبات الشراء من قبل لجنة المزادة .

ي - يستكمل طالب الشراء الفائز بالمزادة دفع كامل ثمن العنصر التجاري خلال شهر من تاريخ تبليغه خطيا بموافقة مجلس الادارة على بيعه العنصر التجاري .

ك - يعتبر تبليغ قرار مجلس الادارة لطالب الشراء الفائز بالمزادة قانونيا اذا تم ارساله بالبريد المسجل على العنوان الموضح من قبله على طلب الشراء .

ل - اذا لم يراجع طالب الشراء الفائز بالمزادة الدائـرة لدفع باقي ثمن العنصر التجاري خلال الفترة المبينة في الفقرة ي من المادة هـ من هذه التعليمات يعتبر مستنكفا وتصادر قيمة التامين النقدي المدفوع من قبله شريطة ائذار بمضمون قرار الاستنكاف واعتباره قرارا قطعيا بعد مرور اسبوعين من تبليغه بذلك .

م - يعطى كل من يرغب في تسديد باقي ثمن العنصر التجاري عن طريق الاقتراض من بنك الاسكان مدة لا تزيد عن شهر كمال تقديم الوثائق والبيانات اللازمة للبنك .

ن - اذا لم يستكمل المنتفع الاجراءات اللازمة لدفع ثمن العنصر التجاري عن طريق الاقتراض من اية جهة مقرضة توافق عليه الدائـرة خلال الفترة المبينة في الفقرة م من المادة هـ من هذه التعليمات يعتبر مستنكفا وتصادر قيمة التامين النقدي المدفوع من قبله شريطة ائذاره بمضمون قرار الاستنكاف واعتباره قرارا قطعيا بعد مرور اسبوعين من تبليغه بذلك .

ص - لا يقبل الاستنكاف عن العنصر التجاري بعد تسديد ثمنه نقدا او تغطية باقي الثمن عن طريق الاقتراض واستلامه مهما كانت الجبررات والاسباب والاعذار التي تقدم من المنتفع .

يوسف همدان الصير

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

رئيس مجلس ادارة دائرة التطوير الحضري

تعليمات المنازل عن الوحدات التجارية والسكنية

وتأجيرها في مشاريع التطوير الحضري

صادرة استنادا للفقرة (و) من المادة ٦ من نظام تنظيم وإدارة دائرة التطوير الحضري رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٦ .

مادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات المنازل عن الوحدات التجارية والسكنية وتأجيرها في مشاريع التطوير الحضري ويعمل بها اعتبارا من تاريخ ١١/١/١٩٨٨) .

مادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الدائرة	:	دائرة التطوير الحضري
المدير العام	:	مدير عام الدائرة
المنتفع	:	كل شخص طبيعي او معنوي انتفع من اي مشروع من مشاريع الدائرة .
الوحدة السكنية او التجارية	:	اي قطعة ارض في اي مشروع من مشاريع الدائرة سواء كان مقاما عليها بناء ام لا .

مادة ٣ - للمدير العام ان يسمح بالمنازل عن الوحدات السكنية والتجارية في اي من الحالات التالية : -

- اذا كان المنتفع يرغب بالمنازل الى احد اصوله او فروعه .
- اذا كان المنتفع قد سدد ثمن القطعة المخصصة له نقدا للدائرة .
- اذا اثبت المنتفع بتقارير طبيه صادرة عن اللجان الطبية المعتمدة من وزارة الصحة عجزه الكامل او الجزئي عن العمل ، بمنعه من الاستمرار في تسديد الانساط المستحقة عليه .
- اذا ترك المنتفع البلاد بصفة نهائية تعذر معها استمراره في اشغال الوحدة السكنية او التجارية .
- اذا ثبت تعذر امكانية المنتفع المادية عن تسديد ثمن الوحدة المخصصة له شريطة تحميله غرامة تعطيل للوحدة حسب تعليمات الاستكاف المعمول بها في الدائرة .

مادة ٤ - للمدير العام ان يسمح للمنتفع في اي مشروع من مشاريع الدائرة بتأجير وحدته السكنية او التجارية في اي من الحالات التالية : -

- الوحدات المخصصة للاستعمالات السكنية او التجارية التي تباع بالزاد .
- اذا كان المنتفع يعمل في القطاع العام ولا يسمح له بممارسة الاعمال التجارية بحكم الوظيفة .
- اذا اثبت المنتفع بتقارير طبيه صادرة عن اللجان الطبية المعتمدة من وزارة الصحة عجزه الكلي او الجزئي عن ممارسة اي عمل .
- اذا توفي المنتفع وترك عائلته بدون معيول .
- اذا انتقطع المنتفع عن الاقامة ضمن حدود موقع المشروع او ترك البلاد للاقامة في الخارج بصفة مؤقتة او دائمة .
- اذا كانت الوحدة المخصصة لاستعمال مختلط سكني / تجاري ومقام عليها اكثر من مكان يشغل احداها من قبل المنتفع ويحق له تأجير الباقي .
- الوحدات السكنية المباعة بأسعار ثابتة نقدا او بالتقسيط .
- اذا قام المنتفع ببناء طابقين ضمن وحدته السكنية فيسبح له بتأجير احد هذه الطوابق شريطة بقاء المنتفع مقوما ضمن هذه الوحدة .

٢ . انتقال المنتفع الى منطقة اخرى بعيدة عن منطقة المشروع او تركه البلاد بصفة دائمة او مؤقتة .

مادة ٥ - اذا ظهرت هناك حالة استثنائية لم ترد ضمن هذه التعليمات فتعود الموافقة عليها على التأجير لقناعة المدير العام بالاسباب الموجبه لذلك .

مادة ٦ - يشترط في كافة حالات المنازل الواردة اعلاه ان تنطبق على المنازل اليه شروط الانتفاع من مشاريع الدائرة .

يوسف حمدان الجبر
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
رئيس مجلس إدارة دائرة التطوير الحضري

تصحيح خطأ

وقع خطأ طباعي في المادة ٥ من نظام ضريبة المعابر رقم ٣ لسنة ١٩٨٨ المنشور في عدد الجريدة الرسمية ٣٥٢٨ الصادر بتاريخ ١٦/١/١٩٨٨ حيث وردت في المادة المشار اليها عبارة : على ان يتجاوز مجموعها ٥٠٪ من الضريبة الاصلية - خطأ ، والصواب هو : على ان لا يتجاوز مجموعها ٥٠٪ من الضريبة الاصلية .

هذا من الأصول